

## ضريبة القيمة المضافة

القرار رقم (VD-2021-823)

ال الصادر في الدعوى رقم (V-30695-2020)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة  
القيمة المضافة في مدينة الدمام

### المفاتيح:

غرامة الضبط الميداني - ضريبة القيمة المضافة - تحصيل الضريبة من المستهلك النهائي - رد الدعوى - الفواتير المبسطة.

### الملخص:

طالبة المدعية بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن غرامة الضبط الميداني المتمثلة في عدم تحصيل ضريبة القيمة المضافة والمقدر بمبلغ (١٠,٠٠٠) ريال - أجابت المدعى عليها بأن ممثلي الهيئة قاموا بالشخصوص لموقع المدعية وفحص الفواتير المبسطة التي تقدمها أثناء الحملة الميدانية للتأكد من سلامتها تطبيق أحكام نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وبعد المعاينة تبين مخالفتها للأحكام، حيث لم تقم بتحصيل الضريبة من المستهلك النهائي بالنسبة المنصوص عليها نظاماً - ثبت للدائرة مخالفة المدعية للشروط الواجب توافرها في الفاتورة الضريبية - مؤدي ذلك: رد الدعوى المقامة - اعتبار القرار النهائي وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

### المستند:

- المادة (٦٧/أ) من نظام ضريبة الدخل المعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/١١٣) وتاريخ ١٤٣٨/١١/٢٠.
- المادة (٥٣/ب، هـ) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤.
- المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١١/٦/١٤٤١هـ.

## الوقائع:

### الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

إنه في يوم الإثنين (١٢/٠٣/٢٠٢١هـ) الموافق (٤٢/٠٥/٢٠٢١م) اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام، المنشأة بموجب نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٠) بتاريخ ١٤٢٥/١/١٠هـ وتعديلاته، والمُشكّلة بموجب الأمر الملكي رقم (٦٥٤٧٤) بتاريخ ١٤٣٩/١٢/٢٣هـ؛ وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، حيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٦٩٥-٧٥٣-٢٠٢٠م) بتاريخ ١٦/١١/٢٠٢٠م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن ... هوية وطنية رقم (...) بصفتها مالكه المؤسسة بموجب سجل تجاري رقم (...)، تقدمت بلائحة دعوى تضمنت دعواها مطالبة المدعي عليها بإلغاء قرار غرامة الضبط الميداني المتمثلة في عدم تحصيل ضريبة القيمة المضافة والمقدر بمبلغ (١٠,٠٠٠) ريال.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها أجاب «بأن ممثلو الهيئة بتاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٢٠م، قاموا بالشخص لموقع المدعية وفحص الفواتير المبسطة التي تقدمها أشقاء الحملة الميدانية للتأكد من سلامتها تطبيق أحكام نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وبعد المعاينة تبين مخالفتها للأحكام الفقرة الأولى من المادة (٢٥) من الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث لم تقم بتحصيل الضريبة من المستهلك النهائي بالنسبة المنصوص عليها نظاماً»، وطلب رد دعوى المدعية.

وفي يوم الإثنين بتاريخ ٢٠٢١/٠٥/٤ عقدت الدائرة جلسة لنظر الدعوى طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد حيث حضر المدعي عليها ولم تحضر المدعية رغم تبليغها بموعد هذه الجلسة وطريقة انعقادها ولم يرد منها أي عذر مانع من حضورها، ومشاركة ممثل المدعي عليها (...) وبمواجهته بذلك طلب السير بالدعوى وإصدار القرار.

## الأسباب:

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد التدقيق، واستناداً لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (١١٣/٢١٢/٤٢٨هـ) وتأريخ (١٤٣٨/١١/٢) وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتأريخ ١٤٣٨/١٢/١٤هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم (٤٠/٢٦٠) وتأريخ ١٤٤١/٦/١١هـ. وعلى الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

**من حيث الشكل:** لما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى إلزام المدعي عليها بإلغاء قرار غرامة الضبط الميداني المتمثلة في عدم تحصيل ضريبة القيمة المضافة والمقدر بمبلغ (١٠٠٠٠) ريال، وذلك استناداً على نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (١١٣) وتاريخ ١٤٣٨/١١/٢ هـ في البند (الأول والثاني) والتي نصت في البند (أولاً) بالموافقة على نظام ضريبة القيمة المضافة، وفي البند (ثانياً) « تكون الجهة القضائية المختصة التي نص عليها النظام هي اللجان الابتدائية والاستئنافية، التي نص عليها نظام ضريبة الدخل، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٠) وتاريخ ١٤٣٥/١٠/١٥ هـ ». وبموجب الفقرة (أ) من المادة (السابعة والستين) من نظام ضريبة الدخل المعدل بالمرسوم الملكي رقم (١١٣) التي تنص على: « ١- تشكل لجنة باسم لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، تختص بما يأتي: أ- الفصل في المخالفات والمنازعات ودعوى الحقين العام والخاص، الناشئة عن تطبيق أحكام الأنظمة الضريبية ولوائحهما، والقرارات والتعليمات الصادرة بناءً عليها »، وحيث أن النظر في مثل هذه الدعوى مشروعًا بالتقدم بها أمام لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، وحيث أن النظر في مثل هذه الدعوى مشروعًا بالاعتراض خلال (٣٠) يوماً من تاريخ الإخبار به، وحيث نصت المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية: « يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه لديها خلال (ستين) يوماً من تاريخ الإبلاغ به، وعلى الهيئة أن تبت في الاعتراض خلال (تسعين) يوماً من تاريخ تقديمها، فإذا صدر القرار برفض الاعتراض أو مضت مدة (تسعين) يوماً دون البت فيه، فللمكلف خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه برفض اعتراضه أمام الهيئة أو مضي مدة (٢) (تسعين) يوماً دون البت فيه، القيام بأي مما يأتي: ١- طلب إحالة الاعتراض إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية، فإذا رفض المكلف قرار اللجنة الداخلية بشأن التسوية أو مضت المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، جاز للمكلف التقدم بدعوى التظلم من قرار الهيئة أمام لجنة الفصل خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار اللجنة الداخلية أو من مضي المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، ولا تشمل دعواه ما قد يكون تم التوصل في شأنه إلى تسوية مع اللجنة الداخلية. ٢- إقامة دعوى التظلم مباشرة أمام لجنة الفصل ». وحيث أن الثابت أن المدعية تبلغت بالقرار في تاريخ ١١/٢٠٢٠م، وقدمت اعتراضها بتاريخ ١٦/١١/٢٠٢٠م، مما تكون معه الدعوى قدمنت خلال المدة النظامية المنصوص عليها، مستوفية أوضاعها الشكلية مما يتعمّن معه قبول الدعوى شكلاً.

**من حيث الموضوع:** فإنه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابة طرفيها بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، ثبت للدائرة بأن المدعية طالب بإلزام المدعي عليها بإلغاء قرار غرامة الضبط الميداني المتمثلة في عدم تضمين الضريبة واجبة السداد أو بيان بأن المقابل يشمل الضريبة والمقدر بمبلغ (١٠٠٠٠) ريال، وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث ثبت من

خلال محضر الضبط الميداني عدم تضمين الضريبة واجبة السداد أو بيان بأن المقابل يشمل الضريبة في الفاتورة رقم (٣٠٣) و المؤرخة في ١٦/٠٦/٢٠٢٠م، وحيث أن المدعية لم تقدم ما يثبت التزامها بالشروط الواردة في الفاتورة الضريبية، وحيث ثبت لدى الدائرة مخالفة المدعية للشروط الواجب توفرها في الفاتورة الضريبية طبقاً للفقرة (ب، ه/٨) من المادة (٥٣) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة والتي نصت على: « - يجب أن تحتوي الفاتورة الضريبية المبسطة على التفاصيل الآتية: أ. تاريخ الإصدار. ب. اسم وعنوان المورد ورقم تعريفه الضريبي. ج. الضريبة الواجبة السداد أو بيان بأن المقابل يشمل الضريبة فيما يتعلق بتوريد السلع أو الخدمات. »، الأمر الذي يتعين معه لدى الدائرة رد دعوى المدعية.



### القرار:

**ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:**

- رد دعوى المدعية/ ... هوية وطنية رقم (...).

صدر هذا القرار حضورياً في حق المدعى عليها وحضورياً اعتبارياً في حق المدعية ويعتبر القرار نهائياً واجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة الثانية والأربعون من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

**وصَلَى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.**